لتقدام الباحث بعمل التعديلات المطلوبة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
شعبة الاقتصاد الإسلامي

التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

محمد بن سعيد ناجي الغامدي



إشراف

الأستاذ الدكتور
ربيع محمود الروبي

الأستاذ الدكتور
محمود بلال مهران

الجزء الأول



العام الجامعي
١٤١٢هـ/١٩٩٢م



١٩٢٢

مستخلص رسالة دكتوراه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وبعد: فقد أضحى تخطيط التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة، وحاجة أساسية للدول الإسلامية في العصر الحاضر، يجسد ذلك الهيكل المتشابك من خصائص التخلف؛ والتي تجعل تلك الدول عاجزة عن الإفلات منها، في غياب أسلوب تخطيط التنمية في بعده الإسلامي؛ فهو الذي يضمن لتلك الدول كسر إطار التخلف، وتحقيق المزيد من التنمية والنمو الاقتصادي، وتدعيم الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، وتخطيط المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة، وفق الأولويات الإسلامية وغير ذلك. لذلك فقد كان عنوان هذه الرسالة هو:

"التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه"

ويتكون هذا البحث من باب تمهيدي، وثلاثة أبواب رئيسة يسبقها مقدمة ويعقبها خاتمة، وتعمل جميعها على دراسة الجوانب المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية كما يلي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، ومشكلته، ومنهجه، والأسلوب المتبع في دراسته.

الباب التمهيدي: ويتضمن دراسة مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية ومشروعيته وحاجة الدول الإسلامية إليه، وذلك في ثلاثة فصول.

الباب الأول: ويتضمن دراسة أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها، وذلك في ثلاثة فصول.

الباب الثاني: ويتضمن دراسة محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام، وذلك في خمسة فصول.

الباب الثالث: ويتضمن دراسة تصور لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام ولكيفية تنفيذها وتقويمها، وذلك في ثلاثة فصول.

أما الخاتمة فتشتمل على أهم نتائج البحث ومنها:

١- مفهوم التخطيط بعمومه وإجماله يرجع إلى تاريخ سحيق؛ فقد وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام، ويجد السند الكافي له من الكتاب والسنة، وآثار الصحابة، والقواعد الفقهية، والمصالح المرسلة.

٢- يعج التاريخ الإسلامي بالكثير من تجارب التخطيط الاقتصادي في كافة المجالات من: زراعة وصناعة وبناء وتشييد.

٣- للإسلام موقف متميز من أسلوبي، التخطيط الاشتراكي، والرأسمالي.

٤- إن نماذج المشكلات وطبيعة أهداف الدول المتقدمة أقل إلحاحا من تلك التي تمر بها الدول الإسلامية، وهو ما يعمل على تضاؤل أسلوب تخطيط التنمية في الأولى، وشدته في الثانية.

٥- عدم توفر التمويل الكافي لمعظم الدول الإسلامية يؤثر سلبيا على أهداف الخطة ونجاحها.

٦- تتحدد صورة التخطيط للتنمية في الإسلام؛ بأنه مفهوم متفوق على ما عداها، ويهدف إلى تحقيق مفهوم الخلافة كهدف عريض يتفرع عنه عدد من الأهداف، كالعمارة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والتوازن، والاعتماد على الذات، وينفذ من خلال جهاز تخطيطي، يتفق ويتوافق مع صورة التخطيط للتنمية في الإسلام.

٧- خرجت الدراسة التقويمية بالعديد من المعايير مستقاة من أهداف الخطة، ووضعت لها مقاييس معينة، واعتبرت جميعها بمثابة ميزان وضعت فيه خطط التنمية في الدول التي تمت دراستها، ومن ثم تقويمها.

الطالب	المشرف الفقهي	المشرف الاقتصادي
محمد سعيد الغامدي	د. محمود بلال	د. ربيع الروبي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

١٤١٢/١١/٢٠ هـ

د. عابد السفياني

المقدمة

الحمد لله المتفرد بتصريف الأحوال على الدوام، خلق كل شيء فقدره تقديراً، لا إله إلا هو مدبر الأمر من السماء إلى الأرض، أحمده حمداً لا يحد وشكراً لا يعد. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة وكشف الغمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى اتاه اليقين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته، واتبع نهجه وطريقته إلى يوم الدين وبعد:

فإن الدول الإسلامية في العصر الحاضر تعاني من مظاهر التخلف، وتجد في سبيل النهوض باقتصادياتها أسلوبين لتحقيق التقدم هما: الأسلوب التلقائي، أو ما يعرف بالنمو؛ الذي يعتمد على جهود رجال الأعمال والمنظمين في سعيهم للحصول على الربح بما لا يقتضي تدخلاً كبيراً من جانب الدولة. وأسلوب يقتضي زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتهاج أساليب التخطيط. وقد ثبت أن أسلوب إدارة الاقتصاد بشكله المعتمد على آلية جهاز الثمن وحده لم يعد ملائماً، ولا يحقق تنمية سريعة، كما قد يؤدي إلى ترك موارد كبيرة معطلة. لهذا برز أسلوب التخطيط للتنمية، كأفضل السبل إلى تحقيق التنمية المنشودة.

ومن أجل ذلك اتسع الأخذ به في معظم دول العالم في العصر الحديث، حيث بدىء الأخذ به فعلاً في العشرينيات من هذا القرن في الاتحاد السوفيتي، وبالتحديد في عام ١٩٢٨م. ثم اتبعته بتطبيقات مختلفة معظم الدول الاشتراكية الأخرى مثل: يوغسلافيا منذ عام ١٩٤٧م، وبولندا منذ عام ١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٥٨م، والمجر منذ عام ١٩٦٨م، إلا أنه أصبح منهجا للتنمية الاقتصادية وأداة من أدواتها في اعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى في الدول الرأسمالية والنامية، إذ أخذت به

=

بيروت، بدون رقم طبعة، ج٥، ص٣٦٩، حديث رقم ٦٤٧٧، حيث حكم بصحته.
وهناك رواية لأبي سعيد الخدري، بنص: (من لا يشكر الناس لم يشكر الله).
انظر: الجزري، مجد الدين أبي السعادات، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الملاح والحلواني، ودار الكتب العلمية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٢هـ، ج٢، ص٥٠٦

بريطانيا منذعام ١٩٤٥م، وفرنسا منذ عام ١٩٤٧م. والنرويج في العام نفسه،واليابان منذ عام ١٩٥٣م،وإيطاليا منذ عام ١٩٥٥م،وبلجيكا منذ عام ١٩٥٩م،وأكثر الدول الإسلامية مثل: باكستان منذ عام ١٩٥٦م،ومصر منذ عام ١٩٦٠م، والجزائر منذ عام ١٩٦٧م، والسعودية منذ عام١٩٧٠م، والأردن منذ عام ١٩٧٣م. حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قرّرنا أن معظم دول العالم اليوم تتخذه أسلوبا لإدارة شئونها الاقتصادية،وهو ما سيتضح أكثر فيما بعد.

أولا: مشكلة البحث

نستطيع صياغة مشكلة البحث في العناصر التالية:

١-العالم الإسلامي يعاني من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

٢-إن التنمية الاقتصادية والتخطيط هما السبيل الأفضل لعلاج مظاهر التخلف، ولرفع مستوى المعيشة.

٣-ماطبق في المجتمعات الإسلامية حتى الآن من خطط للتنمية لم تنجح كثيرا في علاج هذه المشكلة، وذلك لأن الخطط الاقتصادية كانت تتم وفقا لمفاهيم ونظريات اقتصادية لا تتفق كثيرا مع مقاصد الشريعة، وظروف المجتمعات الإسلامية، ومراحل نموها، وطبيعة مشكلاتها المختلفة.

٤-إذا حاولت المجتمعات الإسلامية الآن الأخذ بخطط تنمية تتمشى مع الشريعة الإسلامية لا تجد الدراسات الكافية، لذا فإن الحاجة ماسة لدراسة التخطيط للتنمية على ضوء الشريعة الإسلامية، وهو ما سيحاول هذا البحث التصدّي له.

ثانيا: إطار البحث (حدود المشكلة)

إن موضوع التخطيط الاقتصادي متعدد الجوانب والمنطلقات؛ إذ يقسم عادة وفقا لمعايير محددة تختص بنوعية التخطيط وبزمنه، فمن حيث نوعية التخطيط نجد، التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي والتخطيط المساعد، والتخطيط العام والتخطيط القطاعي، والتخطيط المركزي، والتخطيط المادي والتخطيط المالي، والتخطيط من القمة إلى القاعدة

والعكس، كما نجد أيضا التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الإداري والتخطيط السياسي وهكذا.

أما فيما يتعلق بزمن التخطيط فنجد التخطيط طويل المدى، ومتوسط المدى، وقصير المدى، وبطبيعة الحال نحن لا نبحث كل مايتعلق بالتخطيط، وإنما ينحصر هدف هذه الدراسة في التخطيط للتنمية الاقتصادية وإبرازموقف الإسلام منه، واستلهام إطار إسلامي لخطة تنمية اقتصادية ملائمة.

ثالثا: أهداف البحث

يتوجه هذا البحث إلى دراسة الجوانب المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية،وتتحدد أهدافه بأربعة أهداف أساسية هي:

الهدف الأول: دراسة مفهوم التخطيط للتنمية الاقتصادية،وبيان مدى حاجة الدول الإسلامية لاتباع أسلوب التخطيط من أجل تنميتها اقتصاديا.

الهدف الثاني:دراسة نماذج من تجارب التخطيط للتنمية المختلفة في التاريخ الإسلامي، ثم في الاقتصاديات المعاصرة، وبيان موقف الإسلام منها.

الهدف الثالث: دراسة،محددات خطة التنمية الاقتصادية،وتأثيرها في الخطة المختاره.

الهدف الرابع: تصور لإطار خطة للتنمية الاقتصادية ولكيفية تنفيذها وتقويمها في ضوء الشريعة الإسلامية ويعد هذا الهدف لب الدراسة وجوهر الموضوع.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها انتشارأسلوب التخطيط كمنهج وأداة للتنمية الاقتصادية في معظم بقاع العالم.

وبما أن التخطيط موجود في شرع من قبلنا، وفي الإسلام، وأن الكثير من الأدلة والوقائع التاريخية إبان مراحل التاريخ الإسلامي المجيدة تؤيد الأخذ به؛ لذلك يتوجه هذا البحث إلى الكشف عن سمات هذا التخطيط، وتحليل أبعاده، لتجلية أسلوب الإسلام ومنهجه في التخطيط للتنمية الاقتصادية.

خامسا: منهج البحث وأسلوب الدراسة

أستخدم في هذا البحث طريقة الدراسة الاستنباطية؛ وذلك بتتبع الملامح المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في القرآن والسنّة وآثار الصحابة، وفي المراحل التاريخية المتتابعة، ووفقا للنظم الاقتصادية المختلفة، لبيان سلبيات وإيجابيات أساليب التخطيط الوضعية، وبيان مدى تمشيها مع ضوابط الشريعة الإسلامية. والاستقرائية بدراسة الواقع الاقتصادي، ومتابعته وتحليله مثل: محددات خطة التنمية من بنيان اقتصادي، وتمويل، وإنتاج، واستهلاك، وتكامل إسلامي، وتأثيرها في الخطة، فضلا عن دراسة خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية، ووضع التقويم الإسلامي لها.

سادسا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تمثلت أهمية الموضوع وأسباب اختياره في النقاط التالية:

١-معظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية تتبع أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، بطريقة أو بأخرى.

٢-يقع على عاتق التخطيط للتنمية تنسيق الجهود التي ستبذل، والأموال التي ستنفق خلال فترة زمنية مقبلة؛ فهو أسلوب علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.

٣-يقوم التخطيط للتنمية بالاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتوفرة لدى بلد من البلدان، وتحديد الحاجات الحالية والاحتمالية منها، فضلاً عن التخطيط لزيادتها، باعتبار ذلك نقطة أساسية عند إعداد الخطة الاقتصادية.

٤-يسهم التخطيط للتنمية الاقتصادية، في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل الاقتصاد القومي والحد منها،كما أنه يقوم باحتواء بعض المشكلات قبل حدوثها.

٥-يعمل التخطيط للتنمية الاقتصادية، على تصوير الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد القومي في فترة لاحقة؛ عن طريق عمل الاسقاطات اللازمة، وعلى هدي من نتائج تنفيذ الخطط السابقة، ومن خلال تقويم آثارها المختلفة،باعتبار ما سيتوفر للمخططين وجهاز التخطيط من معلومات وبيانات عن واقع الاقتصاد القومي.

٦-محاولة وضع تصور عام لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام، بدءاً بالإعداد، ثم تحديد الأهداف، ثم تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويم آثارها ونتائجها، فضلا عن دراسة نماذج التخطيط وأساليبه المختلفة وموقف الإسلام منها، وهو ما اتضح من خلال عرض أهداف البحث.

٧-الاستفادة من ذلك التصور في وضع تقويم سليم لخطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية.

سابعا: خطة البحث

يتكون هذا البحث من أربعة أبواب، يسبقها مقدمة تحتوي على أهمية الموضوع، ومشكلته وحدوده، والمنهج المتبع في دراسته، وأسباب اختياره، ويعقبها خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، التي خرجت بها الدراسة.

هذا وتتشكل خطة البحث كما يلي:

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية وحاجة الدول الإسلامية لتطبيقه ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي

الإسلام ومشروعيته.

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط.

الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها.

ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي.

الفصل الثاني: نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث: نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف الإسلام منها

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام. ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة.

الفصل الثاني: أهداف التنمية وعلاقتها بالتخطيط.

الفصل الثالث: مصادر التمويل للتنمية عند علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد الوضعي وبيان موقف الشريعة من المصادر الوضعية وعلاقتها بالخطة.

الفصل الرابع: ملكية الموارد والمرافق في الإسلام وموقفه من تدخل الدولة وتأثير ذلك على الخطة.

الفصل الخامس: الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وتأثيرهما في الخطة.

الباب الثالث

تصور مقترح لإطار خطة تنمية اقتصادية إسلامية وكيفية تنفيذها وتقويمها. ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: تصور لإطار خطة تنمية اقتصادية في الإسلام.

الفصل الثاني: بنيان جهاز التخطيط وكيفية عمله في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث: معايير تقويم خطة التنمية الاقتصادية مع التطبيق على بعض التجارب الإسلامية المعاصرة

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

فهرس الموضوعات

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية
وموقف الإسلام منها

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

الباب الثالث

تصور مقترح لإطار خطة تنمية اقتصادية في الإسلام ولكيفية تنفيذها وتقويمها